ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

An evaluation of the critics of al-Qefari on Hadith and Rejal of the Imamiyyah

Assis.Prof.Muhammad Ali Akbar Ghafourinejad

College of Shia Studies/ Dean of the University of Religions and Sects, Mashhad Branch, Imam Reza (A.S.) Institute for Research Affiliated with the Al-Mustafa International University

Email: ghafoori@urd.ac.ir

Keywords:

Al-Qefari, Uṣūl Madhab al-Shīʿah al-Imāmīyah al-Ithnā ʿAshariyyah , Al-Kafi, Tahdheeb Al-Akhbar, Contemporary Salafism, Hadith of the Imamiyyah, Rejal of the Imamiyyah

A r t i c l e i n f o

Article history:

Received 23.Febr.2023

Accepted 22.May.2023

Published 10.Febr.2025

A B S T R A C T

Nasir al-Qefari, a contemporary Salafist writer, in his most famous work, "The Principles of the Ithna Ashari Shi'a Doctrine - Exposition and Criticism" posed a set of problems regarding the hadith and narrators of the Imami Shi'ites, some of which are important and constructive, while others are partial and superficial: the Claim to add a lot to Tahdheeb al-Akhbar and al-Kafi, disagreement of some Shiites about the partial of al-Rawdha to al-Kafi, the Shiites' lack of old narratorial sources and the impossibility of evaluating the hadiths because of this deficiency, the loss of the Imami hadith chains of value, the beginning of the hadith evaluation system since the eighth century, and the beginning of the emergence of the first Imami compilations in the hadith knowledge in the eleventh century,... are the most important problems of al-Qefari on the Shii Hadith and Reajal (narrators).

A careful study of the history of Shii Hadith and Reajal shows that Al-Qefari's critics are not true, and some of his problems are due to cutting the statements of Imami scholars and understanding them outside the original framework and structure. Despite the breadth of traceability in the Imami sources, al-Qefari either did not understand the details of the Imami Hadith and Rejal, or he neglected.

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol58.Iss1.4254

تقييم نقود القفاري على علمي الرجال والحديث لدى الإمامية

أ.م. محمد على اكبر غفوري نجاد
كلية الدراسات الشيعية / جامعة الأديان و المذاهب فرع مشهد
قسم دراسات الأديان / معهدالإمام الرضا (ع) للبحوث

الملخّص

ناصر القفاري كاتب سلفي معاصر، قام في أشهر أعماله "أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية – عرض ونقد" بطرح مجموعة إشكالات على حديث ورجال الشيعة الإمامية، بعضها مهمّ ومبنائي والبعض الآخر جزئي وسطحي: دعوى الدّس والزيادة الكبيرة في مضامين أهمّ الكتب الحديثية للإمامية على غرار كتابي تهذيب الأخبار والكافي، اختلاف الشيعة في جزئية نسبة كتاب الروضة للكافي، افتقاد الشيعة للمصادر الرجالية القديمة واستحالة تقويم الأحاديث بسبب هذا النقص، فقدان أسانيد أحاديث الإمامية للقيمة وصوريّتها، بداية نظام تقييم الحديث منذ القرن الثامن، وبداية ظهور أولى مصنّفات الإمامية في علم دراية الحديث في القرن الحادي عشر،... من أهمّ إشكالات القفاري على حديث ورجال الشيعة.

تُظهر الدراسة الدقيقة لتاريخ الحديث والرجال الشيعي أنّ إشكالات القفاري غير واردة طرّآ، وترجع إشكالاته في كثير من الموارد، إلى تقطيع عبارات علماء الإمامية وفهمها خارج الإطار والهيكل الأصلي. على الرغم من سعة التتبّع في مصادر الإمامية إلّا أنّ القفاري إمّا لم يقف على زوايا وخفايا حديث ورجال الشيعة، أو أنّه أغفلها بقصد توجيه ضربة للخصم.

الكلمات المفتاحية: القفاري ، الكافي، تهذيب الأخبار، السلفية المعاصرة، حديث الإمامية، رجال الإمامية.

طرح المسألة

يعدّ كتاب "أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية – عرض ونقد– " تأليف ناصر بن عبد الله القفاري من أكثر المصنّفات تأثيراً في نقد التشيّع في الثلاثين سنة الأخيرة. الكتاب هو في الأصل عبارة عن رسالة دكتوراه قام الكاتب فيها بتتبع واسع، واستفاد من أكثر من ٦٠٠ مصدر مطبوع ومخطوط، قام ببحث المتون القديمة للفترة الوسطى والمعاصرة للشيعة، ولم يترك أي دليل أو ذريعة لنقد الإمامية، وبنبرة قاسية بعيدة عن أي محاولة فهم توفيقية. و سعى بلا هوادة وقدر استطاعته إلى التنقيص من آراء، العلماء، المصّنفات وكل ماله ربط وعلاقة بالإمامية. بالرغم من كتابة العديد من الكتب والمقالات في نقد هذا الكتاب أو لأجزاء منه – وهذا بدوره يدل على تأثير هذا الكتاب في موضوعه – إلا أنّ مجال الدراسة الدقيقة لمزاعم المؤلّف المغرضة وفضح مظالمه لا زالت مستمرة.

خصّص القفاري الفصل الثاني من أول باب من كتابه لموقف الشيعة الإمامية من السنة (القفاري، ١٤١٥، ١/ ٣٠٧–٣٩٩)، ووجّه انتقادات على بعض مواقف الإمامية من السنة باعتبارها المصدر الثاني للتشريع.

يمكن تصنيف نقود القفاري إلى عدّة مجموعات. مسائل من قبيل مساواة كلام الأئمة (ع) لكلام رسول الله (ص) عند الإمامية (م. ن، ٣٠٨)، علم الأئمة ومنشؤه (م.ن، ٣١٠)، إيداع علم الشريعة عند الأئمة (م.ن، ٣١٥)، موقف الشيعة الإمامية من مرويات الصحابة (م.ن، ٣٤٣) و... كلّها إشكالات ذات جذور كلامية قام القفاري بطرحها في هذا الفصل، والجواب عنها خارج عن نطاق هذا البحث الموجز.

هناك نقود أخرى تاريخية ورجالية وحديثية لقفاري، سنناقش بعضها ونقوم بنقدها في هذا المقال. طبعاً، إن استقصاء إشكالات القفاري في هذا الفصل من كتابه ودراسته النقدية تتطلب مزيدًا من الوقت.

مواقف القفاري من الحديث والرجال الإماميّن ودراستها النقدية

تظهر المراجعة لهذا الفصل من كتاب القفاري أنّه وعلى الرغم من بذل الكثير من الوقت والجهد والتتبع الكبير لأجل تأليف كتابه، إلا أنّه لم يقف كثيراً على زوايا وخفايا الحديث والرجال الإماميّين. في بعض الحالات أيضاً، وعلى الرغم من وقوفه على بعض المواقف، منعه التعصّب المذهبي الأعمى والأحكام المسبقة غير العلمية من الحكم على أساس الحقيقة. سنشير من خلال هذه المقالة إلى هذه الحالات، ونحاول فيما يلي بحث ونقد بعض هذه الإشكالات.

أوسع التأليفات الحديثية الشيعية في القرون الأولى

خصّص القفاري جزءً من بحثه لمصادر الحديث الشيعي، فبعد أن اعتبر أول كتاب حديثي شيعي كتاب سليم بن قيس الهلالي نقلا عن ابن نديم، اعتبر كتاب بصائر الدرجات للصفّار أوسع المصنّفات الحديثية الإمامية في القرون الأولى (م.ن، ٣٥٢).

تؤكد مراجعة كلام النجاشي بخصوص الصفّار أنه صنّف في أبواب كثيرة من الفقه، لكن هذه المصنّفات لم تكن جزءً من كتاب البصائر، بل كانت كتباً في عرضه بذل الصفار جهداً في تصنيفها (النجاشي، ١٣٦٥، ص ٣٥٤؛ الطوسي،١٤٢٠، ص ٤٠٨).

وفي السياق ذاته، وبحسب نقل النجاشي فإنّ الحسن والحسين ابني سعيد الأهوازي قاما بتدوين كتبهم الثلاثين في الفقه قبل الصفار(النجاشي، ١٣٦٥، ص ٥٨-٦٠). كما يشير كلام الشيخ الطوسي أثناء مقارنته عناوين كتب الصفار بكتب الحسين بن سعيد الأهوازي إلى هذه الأسبقية (الطوسي، ١٤٢٠، ص ٤٠٨).

الصحاح الثمانية للإمامية (!)

تحدّث القفاري في بحثه حول المصادر الرئيسية للحديث الإمامي، ونقلاً عن محمد صالح الحائري، الذي وصفه بالعالم الإمامي المعاصر عن "الصحاح الثمانية للإمامية" وقد طبّق هذا العنوان على الكتب الأربعة، الوافي، بحار الأنوار، وسائل الشيعة ومستدرك الوسائل[1] (القفاري، ١٤١٥، ١/ ٣٥٣).

من الواضح جدًا أنّ إطلاق لفظ "الصحيح" على جميع هذه الكتب لم يكن شائعًا ومعروفاً في أوساط الإمامية أبداً، بل لا يُعتقد أنّ هناك عالمًا إماميًا – حتى بين الأخباريين المتشدّدين – يحكم بصحة روايات كلّ هذه المصادر، فقد اعتبر الأخباريون صحة روايات الكتب الأربعة فقط وربّما، و في نطاق أوسع، الكتب المشهورة (انظر: تكملة هذه المقالة). لقد اعتبر بعض مؤلفي الكتب المذكورة أعلاه في مقدمة مصنّفاتهم أنّ الغرض من كتابتها هو حفظ التراث الحديثي من الضياع، وأشاروا إلى أنّ إدراج الأحاديث فيها لا يعني بالضرورة صحتها.

الدسّ والزيادة في بعض الكتب الأربعة للشيعة

سعى القفاري بعد ذلك لإثبات أنّ بعض الكتب الأربعة الشيعية قد طالتها يدّ الدسّ والزيادة بشكل واسع عبر التاريخ، وقد ادّعى مستشهداً ببعض المعطيات والمصادر الشيعية أنّه تمّ العبث والتلاعب بشكل كبير بكتابين من الكتب الأربعة

للشيعة وهما التهذيب والكافي، وتنصبّ مدعياته تحديداً في عدد روايات كتاب التهذيب للشيخ الطوسي، والتشكيك في جزئية نسبة كتاب الروضة للكافي الشريف وكذلك عدد كتب الكافي.

عدد روايات التهذيب

ينقل القفاري عن الآغا بزرگ الطهراني والسيد محسن الأمين العاملي أنّ عدد روايات كتاب التهذيب هو ١٣٩٥٠ رواية[٢]. ثم ينقل عن كتاب الإمام الصادق (ع) لأبي زهرة (ص ٤٥٨) أنّ الشيخ الطوسي قد صرّح في كتابه "عدّة الأصول" أنّ عدد روايات التهذيب أكثر من ٥٠٠٠ رواية، وعلى هذا الحساب، وبحسب كلام الشيخ فإنّ عدد الروايات لا يصل إلى ٦٠٠٠، ليخلص القفاري إلى أنّ روايات التهذيب قد تضاعفت – أكثر من الضعف– عبر التاريخ (القفاري، ١٤١٥، ١/ ٣٦٠).

بالبحث في كتاب العدّة للشيخ الطوسي وجدنا أنّ الشيخ في موضعٍ و في مقام الاستدلال على العمل بخبر الواحد المجرّد عن القرائن تمسّك بعمل الأصحاب، وبسبب هذه النكتة أشار إلى أنّه رأى في كثير من الفروع الفقهيّة أنّ الأصحاب وبسبب اختلاف الروايات قد أفتوا بفتاوى مختلفة، وهذا يدلّ على أنّهم كانوا يرون حجيّة خبر الواحد المجرّد عن القرائن. من جملة هذه الموارد: اختلاف الفقهاء في مسألة العدد والرؤية في باب الصوم، وقوع الطلاقات الثلاثة في مجلس واحد، عدم تنجّس الماء القليل بالملاقاة و...

ثم يشير الشيخ إلى أنّه جمع في كتابيه "الاستبصار" و "التهذيب" أكثر من ٥٠٠٠ رواية فقهية متعارضة[٣] (الطوسي، ١٤١٧، ١/ ١٣٦–١٣٨). والشاهد على هذا الدعوى أنّ عدد روايات كتاب الاستبصار المعدّ خصيصاً للأخبار المتعارضة هو ٥٥١١ حديثًا (الأعلمي الحائري، ٣/ ٦٧)، ونحن نعلم أن كتاب الاستبصار عبارة عن منتخب للروايات المتعارضة من كتاب التهذيب.

وهكذا يتضح كيف أنّ القفاري ودون الرجوع إلى المصدر الأصلي وبالتسرّع الناشيء عن الرؤية السلبية لعلماء الطائفة الإمامية، حكم على أحد أهم مصادرهم الحديثية – التي كانت على مرأى ومنظر علماء الطائفة منذ قرون، و كانت أية تصرف فيها، و بطبيعة الحال، مستحيلة – بإضافة و دسّ ٨٠٠٠ رواية إليه.

دعوى اختلاف الشيعة في كتاب "روضة" الكافي

لقد ادّعى القفاري أنّ لدى الشيعة اختلافا في كتاب الروضة من الكافي هل هو من تأليف الكليني أم مزيد فيما بعد على كتابه الكافي؟ وقد حاول أن يجعل هذا الأمر مهمًّا من خلال الإشارة إلى أنّ كلّ كتاب من كتب الكافي يضم مجموعة من الأبواب، وكلّ باب يتضمّن عدداً كبيراً من الأحاديث[٤]، ليكتب القفاري في الأخير وبنبرة ساخرة: " فكأنّ أمر الزيادة [زيادة الأحاديث إلى الكتب عند الشيعة] شيء طبيعي وارد في كلّ حال" (القفاري، ١٤١٥، ١/ ٣٦٠؛ انظر أيضًا حول هذه الشبهة: الضاوي، ١٤٣٩، ص ١٣).

يبدو أنّه – وعلى أساس التحقيقات– أنّ خليل بن غازي القزويني (ت ١٠٨٩) كان أول من أثار شبهة أنّ كتاب الروضة ليس جزءً من الكافي. ذكر الشيخ عبد الله الأفندي (ت ١١٣٠) في ترجمة القزويني أنّه كان يتفرّد بآراء في مسائل الأصول والفروع، وأنّ معظمها لا يخلو من عجب وغرابة، وقد ذكر الأفندي بعد تعداده لبعض آراء القزويني الغريبة، القول بعدم جزئية الروضة، وأنّ هذا الجزء من الكافي تأليف ابن إدريس الحلي ناسباً له إيّاه[٥] (الأفندي، ١٤٣١، ٢/ ٢٦١–٢٦٢)، ثمّ قال الأفندي: " وإن ساعده في الأخير بعض الأصحاب، وربّما ينسب هذا القول الأخير إلى الشهيد الثاني

أيضا، ولكن لم يثبت". كما أنّ الخوانساري (ت ١٣١٣) كذلك في ترجمته قد نسب القول نفسه إليه[٦] (الخوانساري، ١٣٩٠، ٣/ ٢٧٢).

ولا يُعرف بالضبط ما هو المستند الذي اعتمده القزويني وغيره من الأصحاب في هذا الادعاء، ولكن ما يؤكّده الدليل القطعي هو بطلان هذا الرأي، ولعلّ من جملة الشواهد المهمّة على هذه الدعوى: التشابه التام بين طريقة عرض الروايات في الروضة مع قسم أصول وفروع الكافي وطريقتها الإسنادية، إتحاد عمدة مشايخ وأسناد مؤلّف الروضة مع مشايخ وأسناد الكليني، توافق جزء لابأس به من روايات كتاب الروضة مع عناوين كتب مفقودة للكليني من قبيل تعبير الرؤيا ورسائل الأئمة (ع)، تصريح المتقدّمين على غرار النجاشي والشيخ الطوسي بكون كتاب الروضة من الكافي، تواتر طرق الشيعة إلى كتب الكليني ومن جملتها الروضة، نقل الكثير من القدماء كالسيد ابن طاووس (ت ٦٦٤) من كتاب روضة الكافي مع التصريح بنسبة كتاب الروضة للكليني... (لأجل التفصيل والمستندات انظر: درايتي، ١٤٢٩، ١/ ١٠٤-١٠٨؛ وأيضاً: جوادي نيا و...، ١٣٩٧، ص ٥٤-٥٥).

اختلاف الإمامية في عدد كتب الكافي

من الإشكالات الأخرى للقفاري على كتاب الكافي هو موضوع عدد كتبه. فقد استند على عبارة من كتاب روضات الجنات للخوانساري، نقلاً عن الحسين بن حيدر الكركي العاملي (ت ١٠٧٦)، حيث اعتبر أن عدد كتب الكافي هو ٥٠ كتاباً؛ بينما عدّه الشيخ الطوسي في الفهرست مشتملاً على ٣٠ كتابًا. ليجد القفاري فرصة للحديث وبنبرة قاسية عن احتمالية زيادة ٢٠ كتابًا ما بين القرنين الخامس والحادي عشر (القفاري، ١٤١٥، ١/ ٣٦٠؛ ولأجل الاطلاع على نماذج أخرى لهذا الإشكال في كتب السلفيين المعاصرين، انظر: نور، ١٤٢٥، ص٣٨٣، الضاوي، ١٤٣٩، ص ١٣).

بالعودة إلى كتاب روضات الجنات يتبيّن أنّ الخوانساري (ره) في ترجمة الشيخ الكليني (ره) وفي مقام بيان كلمات الأصحاب حول كتاب الكافي يشير أيضًا إلى بعض الإجازات المرتبطة، وقد ذكر من جملتها قسماً من إجازة السيد حسين الكركي العاملي، حيث يبدو أنّ السيد يتحدّث في هذه الفقرة عن إجازته المتصلة بابن قولويه والتي روى على أساسها جميع "مصنّفات ومرويّات" الشيخ الكليني والتي من جملتها كتاب الكافي كذلك، وهناك السيد وفي مقام تفسير كلام سابق له قال: "وهو خمسون كتاباً...". الخوانساري وبعد نقل هذه الفقرة وجد أنّ تفسيره لها متعارض مع ما ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست وقد اعترض ضمنيّاً عليه[٧]. (الخوانساري، ١٣٩٠، ٦/ ١١)

وهنا حاول القفاري أيضاً الاصطياد في المياه العكرة بالاستناد إلى تفسير الخوانساري وملاءمته مع أهدافه المحدّدة سلفاً.

يبدو أنّ منشأ إشكال الخوانساري والقفاري هو اعتبارهم مرجع الضمير (هو) في عبارة " وهو خمسون كتاباً" كتاب الكافي، ولكن لو اعتبرنا أنّ مرجع هذا الضمير في كلام السيد الكركي هو " جميع مصنّفات ومرويّات" فسينتفي هذا الإشكال من رأس. لقد أرجع الخوانساري الضمير إلى أقرب اسم ظاهر قبله، ولهذا وجد أنّ فهمه متعارض مع ما ذكره الشيخ الطوسي في الفهرست، ولهذا فتح باب الاعتراض.

و يمكن استفادة نسبة العدد (٥٠) لكتب الكافي قبل الحسين بن حيدر الكركي العاملي من كلمات علماء من قبيل العلامة الحلي في إجازته للمهنأ بن سنان[٨] (انظر: المجلسي، ١٤٠٣، ١٠٤/ ١٤٦)، فخر المحقّقين في إجازته للشيخ زين الدين علي (والتي نقل في جزء منها عين عبارة العلامة في الإجازة المهنائية)[٩] (انظر: المجلسي، ١٤٠٣، ١٠٥/ ٢٦)، الشهيد الثاني في إجازته للحسين بن عبد الصمد العاملي[١٠] (انظر: المجلسي، ١٤٠٣، ١٠٥/ ١٥٩)، حسين الخوانساري في إجازته لتلميذه أمير ذو الفقار[١١] (انظر: المجلسي، ١٤٠٣، ١٠٧/ ٩٠).

و بالتدقيق في كلماتهم جميعًا يظهر أولاً أنّ كلماتهم متشابهة، ومن الواضح أنّ بعض هذه الإجازات كتبت بناءً على الإجازات التي سبقتها، وبالخصوص العبارة التي هي محل البحث في إجازة الشهيد الثاني، والآغا حسين الخوانساري والسيد حسين الكركي متشابهة تمامًا، والتوجيه المذكور سابقاً جار في الثلاثة.

يمكن قول الأمر نفسه في كلام العلامة فإنّه شبيه لما تقدّم؛ حيث إنّ ظاهر مرجع الضمير (هو) في عبارة "وهو خمسون كتاباً" هي عبارة " جميع تصانيف من تضمنته الطرق المذكورة"؛ وعليه فإنّ العلامة في عبارة "وهو خمسون كتاباً" كان في مقام تعداد الكتب الحديثية المهمّة التي أخذها عن مشايخه السابقي الذكر في الإجازة المذكورة، ولم يكن في مقام تعداد كتب الكافي (قس: جوادي نيا و...، ١٣٩٧، ص ٥٢-٥٣)[١٢].

و على أية حال، من أجل استكمال الإجابة على إشكال القفاري، الذي اصطاده بذكاء من كلام صاحب الروضات، ولم يأت على ذكره في كتابه، علينا حساب مجموع عدد مصنّفات الكليني، ومعرفة ما إذا كانت تصل إلى ٥٠ حقّاً؟

وكما قال الخوانساري (ره)، فإنّ الشيخ الطوسي عند وصفه لكتاب الكافي اعتبر أنّه يحتوي على ٣٠ كتابًا، وفي مقام تعداد هذه الكتب ذكر عناوينها بهذا العدد نفسه. بالإضافة إلى ذكره ثلاث كتب أخرى للكليني وهي الرسائل وتعبير الرؤيا والردّ على القرامطة (الطوسي، ١٤٢٠، ص ٣٩٣-٣٩٤).

لم يذكر النجاشي عدد كتب الكافي بشكل صريح، لكنّه ذكر ٣١ عنوانًا وهو في مقام تعدادها، وقد أضاف إلى كتب الكليني – عدا الكافي وإلى جانب العناوين الثلاثة التي ذكرها الشيخ– كتاب الرجال وكتاب ماقيل في الأئمة (ع) من شعر (النجاشي، ١٣٦٥، ص ٣٧٧).

يُظهر الجدول أدناه عناوين كتب الكافي بناءً على كلام الشيخ الطوسي والنجاشي وطبعته المشهورة.

كتب الكافي على أساس فهرست الشيخ الطوسي والنجاشي والطبعة الإسلامية

	الشيخ الطوسي	النجاشى	الطبعة الإسلامية	المجلد
١	كتاب العقل وفضل العلم	كتاب العقل	كتاب العقل و الجهل	الجزء الأول
٢	كتاب التوحيد	كتاب فضل العلم	كتاب فضل العلم	
٣	كتاب الحجّة	كتاب التوحيد	كتاب التوحيد	
٤	كتاب الإيمان والكفر	كتاب الحجة	كتاب الحجة	
٥	كتاب الدعاء	كتاب الإيمان والكفر	كتاب الإيمان والكفر	الجزء الثاني
٦	كتاب فضائل القرآن	كتاب الوضوء والحيض	كتاب الدعاء	
٧	كتاب الطهارة والحيض [نسخه أخرى: كتاب الحيض]	كتاب الصلاة	كتاب فضل القرآن	
٨	كتاب الصلاة	كتاب الصيام	كتاب العشرة	
٩	كتاب الزكاة	كتاب الزكاة والصدقة	كتاب الطهارة	الجزء الثالث
١٠	كتاب الصوم	كتاب النكاح والعقيقة	كتاب الحيض	
١١	كتاب الحجّ	كتاب الشهادات	كتاب الجنائز	
١٢	كتاب النكاح	كتاب الحج	كتاب الصلاة	
١٣	كتاب الطلاق	كتاب الطلاق	كتاب الزكاة	
١٤	كتاب العتق والتدبير والمكاتبة	كتاب العتق	كتاب الصيام	الجزء الرابع
١٥	كتاب الأيمان والنذور والكفّارات	كتاب الحدود	كتاب الحج	
١٦	كتاب المعيشة	كتاب الديات	كتاب الجهاد	الجزء الخامس
١٧	كتاب الشهادات	كتاب الأيمان والنذور والكفارات	كتاب المعيشة	
١٨	كتاب القضايا والأحكام	كتاب المعيشة	كتاب النكاح	
١٩	كتاب الجنائز	كتاب الصيد والذبائح	كتاب العقيقة	الجزء السادس
٢٠	كتاب الوقوف والصدقات	كتاب الجنائز	كتاب الطلاق	
٢١	كتاب الصيد والذبايح	كتاب العشرة	كتاب العتق والتدبير والكتابة	
٢٢	كتاب الأطعمة والأشربة	كتاب الدعاء	كتاب الصيد	
٢٣	كتاب الدواجن والرواجن	كتاب الجهاد	كتاب الذبائح	
٢٤	كتاب الزي والتجمّل	كتاب فضل القرآن	كتاب الأطعمة	
٢٥	كتاب الجهاد	كتاب الأطعمة	كتاب الأشربة	
٢٦	كتاب الوصايا	كتاب الأشربة	كتاب الزي والتجمل والمروءة	
٢٧	كتاب الفرائض	كتاب الزي والتجمل	كتاب الدواجن	
٢٨	كتاب الحدود	كتاب الدواجن والرواجن	كتاب الوصايا	الجزء السابع
٢٩	كتاب الديات	كتاب الوصايا	كتاب المواريث	
٣٠	كتاب الروضة	كتاب الفرائض	كتاب الحدود	
٣١	----------	كتاب الروضة	كتاب الديات	
٣٢	----------	----------	كتاب الشهادات	
٣٣	----------	----------	كتاب القضاء والأحكام	
٣٤	----------	----------	كتاب الأيمان والنذور و الكفارات	
٣٥	----------	----------	كتاب الروضة	الجزء الثامن

من تحليل البيانات أعلاه يمكن استنتاج النقاط التالية:

١. كما هو واضح فإنّ ثمّة اختلافاً في ترتيب كتب الكافي بين روايتي الشيخ الطوسي والنجاشي، وهذا يدلّ على أنّه ومنذ وقت تدوين كتاب الكافي إلى النصف الأول من القرن الخامس، لم يتمّ تدوينها تدوينا نهائيا بشكل كامل – و كما نشاهدها في زماننا هذا – بحيث يكون هناك ترتيب واحد حاكما على جميع النسخ، ويبدو أنّ الكتاب وحتّى ذلك التاريخ كان في شكل كراريس منفصلة متداولة بين العلماء، وكانت نسخه مختلفة(١٣).

٢. إنّ اختلاف هذين الإماميين من أهل الخبرة أثناء ذكرهما عناوين بعض الكتب من جهة كونها كتابًا مستقلاً أو في ذيل كتاب آخر هو تأكيد للدعوى المتقدّمة. كما يلاحظ، فقد جعل الشيخ الطوسي أول كتاب في الكافي هو كتاب العقل وفضل العلم، بينما جعل النجاشي كتاب فضل العلم مستقلاً عن كتاب العقل وجعله ثاني كتاب في الكافي الشريف.

٣. يؤكد الاختلاف بين نقلي الشيخ الطوسي والنجاشي في تحديد عناوين بعض الكتب من حيث العنوان، كذلك، الدعوى الواردة في الفقرة الأولى. ويلاحظ أنّ الشيخ الطوسي قد ذكر كتاب الطهارة والحيض، بينما ذكر النجاشي هذا الكتاب بعنوان كتاب الوضوء والحيض.

٤. إذا اعتبرنا النسخة المطبوعة من الكافي مؤشراً للحالة النهائية للكتاب في القرون التأخرة وقمنا بمقارنة ترتيب وعناوين الكتب فيه مع ما ذكره الشيخ الطوسي والنجاشي، يتضح أنّ هناك أوجه شبه بين النسخ المتأخرة و ما ذكره الشيخ الطوسي والنجاشي. كما تظهر هذه المقارنة ارتفاع عدد الكتب الناتج عن فصل بعض الكتب عن الكتب الأخرى، فعلى سبيل المثال، في النسخة المطبوعة نجد أنّ كتاب الطهارة وكتاب الحيض منفصلان عن بعضهما البعض؛ بينما كانا بحسب نقل الشيخ الطوسي والنجاشي كتاباً واحداً، وحصل الأمر نفسه تماماً مع كتاب الصيد والذبح كذلك. وكذلك جاء في نقل النجاشي أنّ كتابي الزواج والعقيقة كانا معاً بينما فكّك بينهما في النسخة المطبوعة.

٥. يظهر في الفهارس الثلاثة لكتاب الكافي أنّ هناك عناوين قابلة للتفكيك عن بعضها البعض ويمكن اعتبارها منفصلة وفقًا لما ذهب إليه السيد الكركي، ويمكن أن يكون من بينها كتاب العتق والتدبير والكتابة، كتاب الزي والتجمل والمروءة، كتاب الأيمان والنذور والكفارات. نجد في النسخة المطبوعة أيضاً وفي ذيل بعض الكتب أنّ هناك أبواباً لا ترتبط مباشرة بهذه الكتب، ويمكن اعتبار بعضها كتبًا مستقلة. من جملتها باب الغناء (الكليني، ١٤٠٧، ٦/ ٤٣١) وباب النرد والشطرنج (م.ن، ٤٣٨) والتي توجد في ذيل كتاب الأشربة من النسخة المطبوعة (م.ن، ٣٨٠–٤٣٧).

٦. بالنظر إلى النقاط المتقدّمة، إذا أضفنا مجموع كتب الكافي مع الكتب الخمسة الأخرى التي ذكرها النجاشي للكليني، فسيتمّ الحصول على عدد قريب مما ذكره الشهيد الثاني وحسين الخوانساري والكركي في إجازاتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ أصحاب هذه الإجازات مضافاً إلى ذكر "المصنّفات" فقد أشاروا أيضًا إلى "مرويات" الكليني، وبالتالي يمكن أن يكون هذا الكلام صحيحًا حتى ولو لم يصل عدد كتب الكليني إلى ٥٠. في الواقع إنّ العدد المذكور في الإجازات لا يشير إلى مصنّفات الكليني فقط بل يشمل أيضًا الكتب التي له فيها إجازة رواية؛ لذلك، لا يتعين علينا إيصال عدد كتب الكليني إلى الـ٥٠ لتوجيه كلام أصحاب الإجازات.

ونتيجة لذلك، فإنّ منشأ العبارة في إجازة الأصحاب التي يُفهم منها أنّ عدد كتب الكافي هو ٥٠ عنوانًا، كانت إجازة العلامة الحلي لمهنا بن سنان، ويبدو أنّ مراد العلامة من تلك العبارة هو بيان مجموع عدد الكتب الحديثية المهمّة للأشخاص المذكورين في الإجازة. وكذلك الأمر في إجازة الشهيد الثاني والخوانساري والكركي فالمراد هو مجموع كتب ومرويات الكليني (ره)، والتي اتضحت مع خلال البيانات أعلاه أنّ عددها يصل إلى حوالي ٥٠ عنوانًا.

و على أي حال، فإنّ ما يزيل مادة هذا الإشكال وأصله هو أنّ كتاب الكافي من أشهر كتب الحديث الشيعية على الإطلاق في جميع الحقب التاريخية، فبعد تدوينه وانتشاره، ونسخه التي كانت دائمًا على مرأى و منظر علماء الشيعة؛ لذا فمن البعيد – عمليا – احتمال وجود أي زيادة فيه ولو بمقدار باب أو حديث واحد. فما بالك بإضافة عشرين كتابًا إليه! عدد كتب النسخ الخطيّة المتأخرة لكتاب الكافي والتي ظهرت في النسخ المطبوعة المتأخرة، يتوافق مع ما نقله النجاشي والشيخ الطوسي اللذين عاشا في عصر قريب من تدوينها وانتشارها، ومنشأ الاختلاف الطفيف بينهما كان بسبب تلفيق ودمج بعض الكتب مع بعضها الآخر، وقد تمّ بيان هذا الأمر بشكل مفصّل.

و من ناحية أخرى، فإنّ القفاري لم يكلّف نفسه عناء إحصاء عدد كتب الكافي المطبوعة ليرى أنّ عددها يتوافق مع ما نقله الشيخ الطوسي، ولا وجود لذكر زيادة ٢٠ كتابًا، أو أنّه قام بذلك لكنّه وجد الحقيقة غير متّفقة مع نواياه فقام بتجاهلها، وحاول استخدام كلام الكركي لتوجيه ضربة الدسّ والزيادة إلى حديث الإمامية.

ضعف الإمامية في المصادر الرجالية

يشير القفاري في أحد مواضع كتابه إلى الاختلاف بين الأصوليين والأخباريين في نظام تقييم الأحاديث ويطرح السؤال التالي: إذا كان الأصوليون من الشيعة قد سلكوا مسلك التصحيح والتضعيف من خلال دراسة الإسناد فهل للشيعة بصر بالرجال ودراية بعلم الجرح والتعديل؟ وقد كان جواب القفاري على هذا السؤال: من خلال النظر في كتب الرجال عندهم يتبيّن بأنّه لم يكن لهم كتاب في أحوال الرجال حتى ألّف الكشّي في المائة الرابعة كتاباً لهم في ذلك، جاء في غاية الاختصار، أولا. ليس فيه ما يغني في هذا الباب، وثانيا. قد أورد فيه أخباراً متعارضة في الجرح والتعديل وليس في كتب رجالهم الموجودة إلا في حال بعض رواتهم، وثالثاً. كما أنه في كثير من الأسانيد قد وقع غلط واشتباه في أسامي الرجال وآبائهم أو كناهم، أو ألقابهم. وقد استند القفاري في النقطة الأخيرة على ما جاء في تنقيح المقال للمامقاني (القفاري، ١٤١٥، ١/٣٦٨-٣٧٠).

ويشير في موضع آخر أيضاً إلى إشكال ابن تيمية على العلامة الحلّي: "من أين لكم أنّ الذين نقلوا هذه الأحاديث في الزمان القديم ثقات، وأنتم لم تدركوهم، ولم تعلموا أحوالهم ولا لكم كتب مصنّفة تعتمدون عليها في أخبارهم التي يميز بها بين الثقة وغيره، ولا لكم أسانيد تعرفون رجالها" (م.ن ، ٣٦٦).

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحاجة إلى علم الرجال نشأت نتيجة للفاصل الزمني الكبير بالنسبة لعصر المعصوم، فقد شعر الشيعة في الأساس بهذه الحاجة في وقت متأخّر عن أهل السنة بسبب إمكانية الوصول إلى المعصوم على طول زمن حضور الأئمة (ع)، ولعلّ من مؤيّدات هذه الدعوى أنّ أول المؤلفين الرجاليين الشيعة كانوا من الواقفة وهم الذين توقّفوا عند الإمام الكاظم (ع) ولم يقبلوا إمامة الأئمة اللاحقين. لم يكن أمام هؤلاء من خيار سوى الرجوع إلى أحاديث الأئمة السابقين للإجابة عن حاجاتهم المعرفية، الأمر الذي دفعهم إلى معرفة رواة الأحاديث أولئك العظماء، فبدأوا بالتأليفات الرجالية[١٤]. و على سبيل المثال، يمكن عدّ عبد الله بن جبلة الكناني من أوائل المؤلفين الرجاليين الشيعة (ت ٢١٩) الذي كان واقفيّ المذهب (النجاشي، ١٣٦٥، ص ٢١٦). و يمكن تسمية الحسن بن علي بن فضال (ت ٢٢٤) كذلك، والذي على الرغم من أنّه كان فطحيًا، إلّا أنّه ووفقًا لما ذكره النجاشي مات على المذهب الحقّ (النجاشي، ١٣٦٥، ص ٣٤-٣٦). و من التأليفات الرجالية الشيعية الأخرى التي سبقت الكشّي زماناً، وربّما كان يستفيد منها أحياناً، في كتاب معرفة رواة الأخبار للحسن بن علي بن محبوب (ت ٢٢٤) (ابن شهر آشوب، ١٣٨٠، ص ٣٣)، ذكر من روى عن جعفر بن محمد من التابعين ومن قاربهم لأبي زرعة الرازي (ت ٢٦٤) (النجاشي، ١٣٦٥، ص ١٠)، كتاب الرجال للبرقي (ت ٢٧٤ أو ٢٨٠) (الموجود)، مناقب الرجال لمحمد بن أحمد بن يحيى الأشعري (ت٢٨٠) (الطوسي، ١٤٢٠،

ص٤٠٨)، تاريخ الرجال لأحمد بن علي العقيقي (ت٢٨٠) (النجاشي،١٣٦٥، ص ٨١؛ الطوسي، ١٤٢٠، ص٢٨٥)، رجال الشيعة لعلي بن الحكم الأنباري (القرن الثالث) (الطهراني، ١٤٠٣، ١٠/ ١٣٥) و ... وبحسب ما توصل إليه بعض الباحثين، فقد وصل إلينا ما مجموعه ٢٤ كتابًا رجاليًا وفهرستياً من القرن الثالث، و ٧٩ كتابًا من القرن الرابع و ١٣ كتابًا من القرن الخامس (رحمان ستايش، ١٣٩٣، ص٢٣) (للحصول على فهرسة لهذه الكتب ومؤلفيها[١٥]، انظر: نفس المصدر: ١٢-٢٢).

و ما يهمّ في هذا الصدد أنّ ظهور المصادر الرجالية الشيعية الأولى حدث أولاً في وقت ظهر وانتشرت فيه أهميّة الكلام عن الأسانيد والبحث عن رجال السند في داخل المجتمع الإسلامي، وثانياً. تمّ تدوين هذه المصادر في عصر حضور الأئمة (ع)، وأصحاب المصادر الرجالية الأولى كانوا إمّا أصحاب الأئمة، أو فلا أقل من أنهم أدركوا أصحاب الأئمة (ع) من حيث الزمن، وقد قاموا بتدوين مصنّفاتهم الرجالية على أساس مشاهداتهم أو مسموعاتهم.

ومع ذلك، فإنّ اعتبار أسانيد أحاديث أهل السنّة يواجه تحدّيات جديّة من هاتين الجهتين. لأنّه وبحسب الشواهد، فإنّ الكلام في الإسناد، وهو القاعدة الرئيسية لظهور علم الرجال، لم يكن له أيّة مكانة في النصف الأول من القرن الأول، وكان انتشاره في النصف الثاني من هذا القرن. ومع ذلك، فإنّ وجود عدد كبير من الأحاديث المرسلة عن مشاهير التابعين من قبيل ابن سيرين، الزهري، سعيد بن المسيب، الحسن البصري، الشعبي وإبراهيم النخعي في الجوامع الحديثية يشير إلى أنّه و حتى في ذلك الحين كان لا يزال هناك الرواية بدون إسناد عن النبي (ص) والتي لم تكن قبيحة و مذمومة آنذاك (لمزيد من التفاصيل والمستندات، انظر: پاكتچي، ١٣٧٧، ٨/ ٧٠٩).

وبحسب التقارير، فإنّ أقدم الشخصيات التي نُسب إليها التحقيق في أسانيد الحديث والتصدّي لمهمة الجرح والتعديل هما الشعبي (ت ١٠٣) وابن سيرين (ت ١١٠) (جديدي نجاد، ١٣٨١، ص ٤٢). ومع ذلك، فهناك فجوة جيلين بين هؤلاء وبين من روى عن رسول (ص)، وقد عُرفت في الأجيال اللاحقة شخصيات مثل شعبة بن الحجاج (١٦٠-٨٢ هـ)، الأوزاعي (١٥٧-٨٨ هـ)، مالك بن أنس (١٧٩-٩٣ هـ)، ليث بن سعد (١٧٥-٩٤ هـ)، سفيان الثوري (٩٧-١٦١ هـ)، سفيان بن عيينة (١٠٧-١٩٨ هـ)، عبد الله بن مبارك (١١٨-١١٨ هـ)، يحيى بن سعيد القطان (١٩٨ هـ)، عبد الرحمن بن مهدي (١٩٨ هـ)... عرفت بالبحث في أحوال الرجال (المصدر نفسه، ص ٤٧).

ومع ذلك، و باستثناء بعض الكتب المختصرة، فقد بدأت تظهر كتب رجالية سنيّة جادّة مع بدايات القرن الثالث، أمّا قبل ذلك، فقد كانت النقولات الرجالية شفهية في الأعم الأغلب (المصدر نفسه).

لذلك يُلاحظ أنّ ظهور الكتب الرجالية الشيعية والسنية الأولى قد بدأ مع بدايات القرن الثالث، ومن هنا فلا أسبقية لأهل السنة على الشيعة؛ ومع ذلك، فإنّ هذا الاختلاف لا يستهان به: فقد أثبت الرجاليون الشيعة في هذا الوقت استقصاءات رجالية حول أشخاص عاشوا غالباً في أوائل القرن الثاني وكانوا يعتبرون رواةً عن الإمام الباقر والصادق (عليهما السلام)، في حين كان على رجاليي أهل السنة أن يثبّتوا ويضبطوا أحوال أولئك الذين كانت تفصلهم عنهم خمسة إلى ستة أجيال. وفي الوقت نفسه، قاموا باستثناء الصحابة من البحث والتتبّع الرجالي لأجل بعض المصالح، ولم يتعرضوا لهم من جهة الجرح والتعديل تمسّكاً بقاعدة عدالة الصحابة.

ضعف الإمامية في علوم الحديث

ذكر القفاري في موضع من كتابه أنّ الشيعة لم يكن لديهم كتاب في علم الحديث وقواعده إلى زمن الشهيد الثاني (ت ٩٦٥)، وقد اعتمد في هذا الأمر على ما نقله من بعض المصنّفات الشيعية[١٦]، وقد رأى فيه اعترافًا على أنّ الشيعة أخذوا علم الدراية من أهل السنة (القفاري، ١٤١٥، ١/ ٣٧٠).

و فيما يخصّ دعوى القفاري هذه، من المناسب أن نذكر هذه النقطة وهي أنّ الرجوع إلى الأسئلة المنقولة عن أصحاب الأئمة (ع) حول وثاقة بعض الرواة، وحكم النقل عن الكتب على نحو الوجادة، وكيفية مواجهة الأخبار المتعارضة،... يُظهر مدى اهتمام الشيعة منذ ذلك الوقت (عصر الحضور) بنقل الأخبار الصحيحة، وقد سعوا دائماً وعلى أساس الطرق المتداولة لدى العقلاء إلى تحصيل الإطمئنان بصدور الأخبار. بالإضافة إلى ذلك، نسب ابن نديم كتاب الإخبار كيف يصحّ[١٧] إلى هشام بن حكم (ت ١٧٩) (ابن نديم، ص ٢٥٠؛ قس: النجاشي، ١٣٦٥، ص ٤٣٣ والطوسي، ١٤٢٠، ص ٤٩٤، الذي اختصر عنوان الكتاب بقوله: "الإخبار").

يذكر النجاشي لابن أبي عمير(ت٢١٧) كتاب اختلاف الحديث، (النجاشي، ١٣٦٥، ص ٣٢٧)، ويتحدث الشيخ الطوسي عن كتب تحمل العنوان نفسه ليونس بن عبد الرحمن وأحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٨٠) (الطوسي، ١٤٢٠، ص ٥١١ و ٥٢)، وقد أثبت النجاشي لكلا الشخصيّتين كتباً بعنوان علل الحديث (النجاشي، ١٣٦٥، ص ٤٤٧ و ٧٦)، كما أضاف للبرقي كتاب معاني الحديث والتحريف (النجاشي، ١٣٦٥، ص ٧٦). بالإضافة إلى دخول علماء الشيعة في العصور الوسطى في مدرسة بغداد – الذين وصلتنا كتبهم الأصولية– في بحوث مفصلة حول الخبر (من جملتها، انظر: الطوسي، ١٤١٧ ، ص ٦١–١٥٥).

تقسيم الحديث إلى الصحيح وغيره ومغالطات القفاري

قام القفاري في موضع آخر من كتابه بتناول أقسام الحديث عند الإمامية. وصار يتحدّث عن اكتشاف جديد ويدّعي أنه لم ير أحداً نبّه عليها من قبل . لقد اعتبر القفاري التقسيم الرباعي للحديث إلى صحيح وحسن وموثّق وضعيف أمرا متأخرا عند الشيعة، قد انتشر منذ القرن السابع، وهو كلام صحيح. إلّا أنّه اعتبر أن هذا التقسيم الذي دخل علم الحديث الإمامي حسب رأي المشهور عن طريق العلامة الحلي، كان بسبب الحملات التي شنّها ابن تيمية في كتابه منهاج السنة على العلامة الحلّي. واتّهم ابن تيمية الشيعة بالقصور في علم الرجال، ومن خلاله اتهمهم بالإستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة.

يحتمل القفاري أنّ الإمامية منذ هذا التاريخ ونتيجة لإشكالات ابن تيمية تنبّهوا لضعف هذا الجانب عندهم في علم الحديث فحاولوا رفعه[١٨] [!]. والاحتمال الآخر من وجهة نظر القفاري هو أنّ الإمامية، ومن أجل التخلّص من إلزامات أهل السنة ونقدهم لما جاء في كتب الشيعة من كفر وضلال[!] في مصادر مثل الكافي الشريف، لجأوا إلى هذا التقسيم لادّعاء ضعف هذه الأحاديث في نقاشهم مع أهل السنة (القفاري، ١٤١٥، ١/ ٣٨٣–٣٨٥).

يبدو أنّ القفاري المتخبّط بسبب التعصّب المذهبي الأعمى، رغم تتبعه الكبير في المصادر الحديثية والفقهية الشيعية، لم يقف على اختلاف اصطلاح القدماء والمتأخرّين في تعريف الحديث الصحيح أو أنّه لم يشأ الاعتراف بذلك. (لمزيد من الاطلاع في هذا المجال راجع: حسن بن زين الدين، ١٣٦٢، ١/٢–٣؛ البهائي العاملي، ١٤١٤، ص ٢٤–٣١؛ المامقاني، ١٤١١، ١/ ١٨٢–١٨٣). و لذلك، و في المواضع التي يتكلّم فيها الشيخ الحرّ العاملي عن الاصطلاح الجديد في تقسيم الحديث، قام القفاري بحمله على أصل تقسيم الحديث إلى صحيح وغيره، وقد ادّعى – و استشهادا بكلام الشيخ الحرّ – بأنّ الإمامية في الأساس، وقبل العلامة كانوا يعتبرون جميع الأحاديث صحيحة[١٩]. (القفاري، ١٤١٥، ١/ ٣٨٧). ويضيف: "وهذا يفيد تأخّر الشيعة في الاهتمام بهذه القضية، وأنّ الدافع لذلك ليس هو الوصول إلى صحّة الحديث بقدر ما هو توقّي نقد المذهب من قبل الخصوم والدفاع عنه" (المصدر نفسه). ثمّ يستشهد القفاري بكلمات بعض أخباريي الطائفة مثل الفيض الكاشاني والمحقّق البحراني، والتي تفيد بأن معيار المتأخرّين في تقويم الروايات سيؤدي إلى إسقاط معظم التراث الحديثي للشيعة عن درجة الاعتبار (انظر: القفاري، ١٤١٥، ١/ ٣٨٨– ٣٩٠).

ثمّ يشير القفاري إلى جهود بعض العلماء المتأخرين مثل العلامة المجلسي وبعض المعاصرين مثل الهاشم معروف الحسني والعلامة الشعراني في إيجاد طرق اعتبار الروايات الضعيفة في اصطلاح المتأخّرين.

إنّ كلامه في هذا الموضع بالذات يدلّ على أنّه لم يفهم مقصود هؤلاء العلماء من بيان قرائن اعتبار الأحاديث ولم يكن له علم باختلاف مباني الأصوليين والأخباريين في هذا المجال أو أنّه تغافل ذلك ضرباً للخصم (على سبيل المثال راجع: تحليله في ص ٣٩١-٣٩٢).

يستحضر القفاري أحياناً، وبسبب جهله بالاختلافات المبنائية بين الأصوليين والأخباريين أو تغافله عنها، مقاطع من كلمات الأخباريين ويعرضها على القاريء الجاهل كمؤيّدات لادّعاءاته وبوصفها اكتشافات هامّة. فعلى سبيل المثال، يستشهد بكلام الشيخ الحرّ العاملي القائل بحجيّة الأحاديث الموجودة في الكتب المشهورة، في فائدة ذكر سند الأحاديث في المصادر الحديثية، ويعتبرها بشكل مغالطي على أنّها مؤيّد لادعائه. وبحسب القفاري فقد قال الشيخ الحرّ: «و الفائدة فى ذكره [أي السند]... دفع تعيير العامة الشيعةَ بأنّ أحاديثهم غير معنعنة، بل منقولة من أصول قدمائهم» (الحر العاملي، ١٤٠٩، ٣٠/ ٢٥٨). ويحاول القفاري إيهام القارئ إلى أنّه من الواضح أنّ الشيعة ليس لديهم نظام لتقويم أحاديثهم، وأنّ ذكر الأسانيد في أحاديثهم من أجل إسكات علماء أهل السنة وعدم تعييرهم فقط. هذا، بينما يعتبر الشيخ الحرّ العاملي بصفته أخباريّاً أنّ معيار حجيّة الخبر هو ذكره في المصادر المشهورة (للاطلاع على الـ ٢٢ دليل التي ذكرها على هذه الدعوى، راجع: الحرّ العاملي، ١٤٠٩، ٣٠/٢٤٩-٢٦٦). وقد تحدّث في هذا الموضع بناءً على مبانيه.

النتيجة

قد اتضح ممّا تقدّم أنّ الحديث الشيعي رغم كلّ التحدّيات التي واجهها علماء هذا المذهب والضغوط التي تعرّضوا لها باستمرار من حكومات الأكثرية المخالفة، فإنّه لم يعان من مشاكل جوهرية ومبنائية فحسب، بل إنّ وضعيّته من بعض الجهات أقوى بكثير من الحديث السني. تُظهِر دراسة كتاب القفاري أنّه على الرغم من بذله قصارى جهده لدراسة الكتب والمصنّفات الشيعية الأصلية، إلّا أنّه بسبب تعصّبه المذهبي وموقفه المسبق تجاه المذهب الشيعي لم يقف على خفايا وأسرار تاريخ الحديث الشيعي في أحسن الأحوال. يسيء القفاري أحيانًا الاستفادة من كلمات علماء الإمامية، وأحيانًا، يقوم من خلال تجميع ونقل الأقوال من المصادر الحديثية وكذا تحليلاتهم، التي يكون كلّ منها في مكانه محفوفاً بالقرائن الحالية والمقالية التي تبيّن المراد الحقيقي منها، برسم صورة مشوّهة عن الحديث الشيعي ويقدّمها للقاريء الجاهل بحقيقتها.

المصادر

ابن‌شهرآشوب، محمد بن علي، معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة و أسماء المصنفين منهم قديما وحديثا (تتمة كتاب الفهرست للشيخ أبي جعفر الطوسي)، ١ مجلد، المطبعة الحيدرية – عراق – نجف اشرف، طبعة: ١، ١٣٨٠ هـ.ق.

ابن النديم، محمد بن اسحاق، الفهرست (ابن نديم)، ١ مجلد، دار المعرفة – لبنان – بيروت، طبعة: ١.

الأعلمي حائري، محمدحسين، مقتبس الأثر و مجدد ما دثر، قم، مطبعة الحكمة، ١٣٧٥ق.

الأفندى، عبدالله بن عيسى‌بيگ، رياض العلماء و حياض الفضلاء، ٧ مجلدات، مؤسسة التاريخ العربي – لبنان – بيروت، طبعة: ١، ١٤٣١ هـ.ق.

البهائي العاملي، شيخ محمد بن حسين، مشرق الشمسين وإكسير السعادتين، تحقيق السيد مهدي الرجائي، مشهد، مجمع البحوث الإسلامية، ١٤١٤ق.

پاكتچى، أحمد، «إسناد»: دائره المعارف بزرگ اسلامى، تحت إشراف كاظم موسوي البجنوردي، تهران، مركز نشر دائره المعارف بزرگ اسلامى، ١٣٧٧، ج٨، صص ٧٠٩-٧١١

الحر العاملي، شيخ محمد بن حسن، وسائل الشيعة – قم، طبعة: ١، ١٤٠٩ ق.

حسن بن زين الدين، شيخ أبومنصور صاحب معالم، منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، تحقيق علي أكبر الغفاري، قم، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٣٦٢ش.

جديدي نژاد، محمد رضا، دانش رجال از ديدگاه اهل سنت، ١ مجلد، موسسه علمى فرهنگى دار الحديث، سازمان چاپ و نشر – قم – ايران، طبعة: ١، ١٣٨١ هـ.ش.

جوادى نيا، حسين و محمتقى رفعت نژاد و سيد محمدرضا حسينى، «نقد ديدگاه قفارى درباره كتاب كافى»، الدراسات الشيعية، ش١٤، ربيع و صيف ١٣٩٧، صص٤٧-٦٥.

خوانسارى، محمد باقر بن زين العابدين، روضات الجنات في أحوال العلماء و السادات، دهاقانى (اسماعيليان) قم – ايران، طبعة: ١، ١٣٩٠ هـ.ق.

درايتي محمدحسين، مقدمة تحقيق الكافي: الكلني، محمد بن يعقوب، الكافي (ط – دار الحديث) – قم، طبعة: ١، ق١٤٢٩. المجلد الأول.

رحمان ستايش، محمدكاظم، آشنايى با كتب رجالى شيعه، تهران، جامعة القرآن والحديث، الطبعة السادسة، ١٣٩٣

الطوسى، الشيخ محمد بن الحسن ، العدّة في أصول الفقه، مجلّدين، ستاره – قم، طبعة: ١، ١٤١٧ق.

الطوسى، الشيخ محمد بن الحسن، فهرست كتب الشيعة وأصولهم و أسماء المصنّفين وأصحاب الأصول (للطوسي) (ط – الحديثة) – قم، الطبعة: ١، ١٤٢٠ ق.

الطهراني، محمدمحسن آقابزرگ، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ٢٦ مجلد، دار الأضواء – لبنان – بيروت، نشر: ٣، ١٤٠٣ هـ.ق.

الضاوى، محمد الصالح، كافي السنة من كافي الشيعة، عمان (الأردن)، دار المعتز للنشر و التوزيع، ٢٠١٨/١٤٣٩

غفارى، على أكبر، مقدمة تحقيق الكافي: الكلينى، محمد بن يعقوب، الكافي (ط – الإسلامية) – تهران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ ق. المجلد الأول

القفارى، ناصر، أصول مذهب الشيعة الإماميه الإثني عشرية – عرض و نقد، الطبعة الثانية، ١٤١٥/١٩٩٤.

الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي (ط – الإسلامية) – تهران، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ ق.

المامقاني، عبدالله، مقباس الهداية، تحقيق محمدرضا المامقاني، قم، مؤسسة آل البيت(ع)، ١٤١١ق.

المجلسي، محمد باقر بن محمد تقي، بحار الأنوار (ط – بيروت) – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ ق.

النجاشى، احمد بن علي، رجال النجاشي، ١ مجلد، جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، مؤسسة النشر الإسلامي – ايران – قم، طبعة: ٦، ١٣٦٥ هـ.ش.

نور، فيصل، الإمامة والنص، دار الصديق، ١٤٢٥ ق.

الهوامش

١– قام القفاري بنقل هذه المطالب عن مقال بعنوان "منهج عملي للتقريب" نشر في مجلة رسالة الإسلام في القاهرة (القفاري، ١٤١٥، ١/٣٥٣).

٢– طبعاً، ذكر الآغا بزرگ هذا العدد بناءً على حسابه (١٣٥٩٠ حديثًا) (انظر: الطهراني، ١٤٠٣، ٤ / ٥٠٤). يرجع الاختلاف بين هذا الرقم وما ذكره القفاري إلى سهو القلم.

٣– وقد ذكرت ما ورد عنهم عليهم السلام من الأحاديث المختلفة التي تختص الفقه في كتابي المعروف بـ «الاستبصار» و في كتاب «تهذيب الأحكام» ما يزيد على خمسة آلاف حديث، وذكرت في أكثرها اختلاف الطائفة في العمل بها وذلك أشهر من أن يخفى.... (الطوسى، ١٤١٧، ١/ ١٣٧–١٣٨)

٤– وهذا كتاب روضة الكافي لا يحتوي على أبواب من أساس (انظر، الكليني، ١٤٠٧، ج٨)

٥– عبارة الأفندي في هذا الباب: « وكان له رحمه الله أقوال في المسائل الأصولية والفروعية انفرد في القول بها، وأكثرها لا يخلو من عجب وغرابة، وفي بعضها تابع المعتزلة، ومن ذلك القول بثبوت المعدومات... وأن الروضة ليس من تأليف الكليني «ره» بل هو من تأليف ابن ادريس و إن ساعده في الأخير بعض الأصحاب، وربما ينسب هذا القول الأخير إلى الشهيد الثاني أيضا، و لكن لم يثبت».

٦– عبارة الخوانساري: «وكان ينسب تأليف «روضة الكافى» إلى صاحب «السّرائر» كما ينسب ذلك أيضا إلى الشّهيد الثّانى فلا تغفل». لعبارة الخوانساري معنى آخر وهو أنّ بعض الأصحاب كانوا ينسبون تأليف الروضة إلى الشهيد الثاني. ولكن بالنظر إلى تقدّم الأفندي عليه بحوالي قرنين من الزمن ، والإمكانية الكبيرة لأخذه هذا المطلب عن الأفندي، فإنّ هذا الاحتمال ليس بذي أهمية.

٧– عبارة الخوانساري في هذا الخصوص: « وفي إجازة الفقيه الثّقة الجليل السيّد حسين ابن السيّد حيدر الكركي العاملى شيخ إجازة مولانا المحقّق السّبزواري: «وعن ابن قولويه جميع مصنّفات ومرويّات الشّيخ الإمام ثقة الإسلام أبي جعفر محمّد بن يعقوب الكليني الّتي من جملتها كتاب *الكافى* وهو خمسون كتابا بالأسانيد الّتى فيه لكلّ حديث متّصلة بالأئمّة عليهم السّلام». أقول: وهذا ينافي ما نقل عن شيخنا الطّوسي رحمه الله فى فهرسته أنّه قال من بعد توثيقه للرّجل: له كتب منها كتاب *الكافى* مشتمل على ثلاثين كتابا أخبرنا بجميع رواياته الشّيخ أبو عبد الله محمّد بن محمّد بن النّعمان رضى الله عنه عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عنه».

٨– «... و قد أجزت له أدام الله أيامه بهذه الطرق جميع تصانيف من تضمنته الطرق المذكورة وغيرها من المذكورين فيها ومن غيرهم وأجزت له أن يروي جميع الأحاديث المنقولة عن أهل البيت ع المذكورة بالأسانيد في كتب علمائنا كالتهذيب والإستبصار وغيرهما من مصنفات الشيخ أبي جعفر الطوسي وكتب الشيخ أبي جعفر محمد بن بابويه وكتاب الكليني تصنيف محمد بن يعقوب الكليني

المسمى بالكافي وهو خمسون كتابا بالأسانيد المذكورة في هذه الكتب كل رواية برجالها على حدتها بإسنادي عن أبي جعفر الطوسي ره عن رجاله المذكورين في كتبه».

٩- قال فخر المحققين في قسم من هذه الإجازة: «... وأجزت للشيخ الأعظم الأكمل الأنبل الشيخ زين الدين علي المذكور أدام الله تعالى أيامه وأعاد على العالمين وعلى المملوك الأصغر محمد بن خاتون من بركة أنفاسه ما أجازه الشيخ جمال الدين بن المطهر للسيد مهنا بن سنان المذكور وهذه صورته...».

١٠- «...و عن ابن قولويه جميع مصنفات ومرويات الشيخ الإمام شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني التي من جملتها كتاب الكافي وهو خمسون كتابا بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصلة بالأئمة (ع)».

١١- «وعن ابن قولويه جميع مصنفات ومرويات الشيخ الأجل الأكمل الأعظم الأفخم الأكرم ثقة الإسلام و المسلمين أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني التي من جملتها كتاب *الكافي* وهو خمسون كتابا بالأسانيد التي فيه لكل حديث متصلة بالأئمة المعصومين(ع)».

١٢- لقد حاول بعض الكتّاب إرجاع عدد ٥٠ الذي جاء في كلام العلامة اشارة إلى تعداد كتب الكافي إلى عدد الكتب الفقهية في الفقه الشيعي في زمن العلامة، والتي أوصلها المحقّق الحلي إلى ٤٨ كتابًا، وبهذا وجّهوا كلام العلامة. و من الواضح أن الكتب الفقهية للكافي لا تصل إلى هذا العدد؛ بالإضافة إلى أنّ مجموع هذا العدد مع عدد الكتب غير الفقهية للكافي بحسب الشيخ الطوسي بلغت ٥٤، وبحسب النجاشي ٥٥. ولمزيد من البيان حول الفرق بين عدد الشيخ الطوسي والنجاشي انظر: الجدول أدناه.

١٣- دراسة النسخ الباقية لكتاب الكافي في الفترات اللاحقة، بما في ذلك النسخ المعتمدة في تحقيق مؤسسة دار الحديث، والتي كتبت ما بين القرن السابع إلى القرن الثالث عشر (راجع: درايتي، ١٤٢٩، ص ١٣٥-١٧٩)، لها الحالة نفسها تقريبًا (راجع: نفس المصدر، ١٨٠-١٨١). ومع ذلك، لا يمكن الحكم بناءً على هذه النسخ أنّ كتاب الكافي لم يأخذ شكله الأخير حتى تلك الفترة؛ لأنه من المحتمل جدًا أن تكون النسخ الموجودة من بقايا الدورات الكاملة لكتاب الكافي، و التي لم تصلنا إلا أجزاء منها. وهناك نقطة أخرى وهي أنّ ترتيب كتب الكافي في طبعة دار الحديث لا يختلف عن ترتيب الطبعة الإسلامية. لذلك لم نذكرها بشكل منفصل. يبدو أن ترتيب الطبعة الإسلامية يعتمد على ترتيب النسخ الخطيّة والطبعة الحجرية للكتاب ، وأقدم تلك النسخ كتبت عام ١٠٧١ ، وآخر طبعة حجرية للكتاب كانت عام ١٣٣١ (انظر: غفاري ، ١٤٠٧، ٤٤-٤٧).

١٤- لقد استفدنا هذه النقطة من محاضرات الاستاذ السيد أحمد المددي الموسوي(حفظه الله) الذي يعود له الفضل في ذلك.

١٥- الجدير بالذكر أنّ هذا الفهرست لا يخلو من التكرار ويمكن تعديله.

١٦- لاحظ: الأعلمي حائري ، محمد حسين ، ١٣٧٥، ٣ / ٧٣، الذي تحدث عن دراية الحديث. وقد استشهد الأعلمي بكلام صاحب المعالم في منتقي الجمان.

١٧- في بعض نسخ ابن نديم بما في ذلك النسخة التي رجعنا لها، جاء هذا العنوان باسم "الإخبار كيف يفتح" ، وهو تصحيف واضح للعنوان الذي ذكرناه في المتن.

١٨- للإطلاع على مواضع مشابهة من كاتب سلفي معاصر آخر في هذا المجال، انظر: نور، ١٤٢٥، ص ٣٨٢-٣٨٣. اعتبر فيصل نور في هذا الموضع من كتابه أنّ العلامة الحلي هو أول عالم شيعي قام بالبحث والتدقيق في الروايات الشيعية، والنتيجة أنّ بحوثه أسقطت ثلثي روايات المصادر الحديثية الشيعية المهمّة عن درجة الاعتبار. ويشير إلى أنه من بين ١٦١٩٩ رواية في الكافي ، و وفقًا للمعايير الشيعية، فإن فيها ٥٠٧٢ حديثًا صحيحاً فقط. ويذكر أن العلامة وبعد هذا الأمر تعرض لهجوم شديد من قبل علماء شيعة. و يبدو أن مراده هجمات الأخباريين عليه في القرون اللاحقة.

١٩- من جملة ما ذكره: "ويؤكد شيخهم الحر العاملي أن الاصطلاح الجديد (وهو تقسيم الحديث إلى صحيح وغيره [!]) و الذي وضعه ابن المطهر هو محاولة لتقليد أهل السنة" (م.ن). في حين أنّ التقسيم الثنائي للحديث إلى صحيح وضعيف على أساس

الشواهد القطعية ظهر منذ بداية التشيّع ، وقد ورد في كلمات أمير المؤمنين (ع) وغيرهِ من الأئمة (ع)، أصحاب الأئمة، وعلماء الشيعة المتقدّمين، ومراد الشيخ الحرّ يشير من التقسيم الجديد، التقسيم الرباعي إلى صحيح وموثّق وحسن وضعيف.